

الرأي الثالث

بكين 2050.. دخلت المستقبل

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

ليست نظارة، هذه إلغاء لفكرة اللغة نفسها. هنا فهمت لماذا يقولون إن الصين تعيش في عام 2050.

نحن ما زلنا نتناقش هل نسمج بالتوصيل بالدراجات، وهم يسامحون بالتوصيل بالروبوتات والسدرون.. نحن نتناقش هل نستخدم الذكاء الاصطناعي في التعليم، وهم يدرسونه الطلاب فعلاً.. في بكين، لا يوجد «مستقبل قادم»، المستقبل ساكن هناك ويعمل بدوام كامل.

ما أحزنني حقاً ليس تقدمهم، بل غيابنا.. في كل مصنع دخلته، وجدت أعلام دول: ألمانيا تطلب خط إنتاج، السعودية تطلب 10 آلاف روبوت، الإمارات تطلب مدينة لوجستية ذكية، مصر تطلب نظارات الترجمة لوزارة السياحة.. سألت مدير أحد المصانع: هل لديكم عملاء من البحرين؟ ابتسم بأب وبقال:

«نرجع بالجميع». ابتسامة تعني ((لا))!!.. كيف نترك هذا العالم يبني بدوننا؟

البحرين دولة صغيرة وذكية، لا نستطيع منافسة الصين في الصناعة الثقيلة، لكننا نستطيع أن نكون مختبرها الذكي في الخليج.. لماذا لا نجلب مصنع تجميع نظارات الترجمة إلى البحرين؟ لماذا لا نجرب سيارات التاكسي ذاتية القيادة في خليج البحرين أولاً كمنطقة تجريبية خليجية؟ لماذا لا نفتح مركزاً لتدريب الشباب البحريني على صيانة وبرمجة روبوتات الخدمات؟ هذه وظائف المستقبل، وهي ليست في النفط ولا في البنوك فقط.. العديد من الدول تتعامل مع الصين ومصانعها كشريك استراتيجي، لا كمورد رخيص. ونحن نتقن أن نجد البحرين فيها، ليس كزبون صغير، بل كشريك يفهم اللعبة.

خرجت من المصنع، والروبوت على الباب يقول لي بالعربية: «مع السلامة». تذكرت حينها حكمة أخرى قالها لنا أستاذ صيني: «الفرصة إذا ضاعت، لا تعود».. والصين فتحت أبواب مصانعها للعالم كله.. السؤال هل سندخل قبل أن يغلق الباب؟

«من أراد إتقان عمله، فليحسن أدواته».. بهذه الحكمة بدأ دليلاً الصيني جولتنا في مصانع المستقبل في بكين.. فهمت بعدها أن الصين أحسنت أدواتها منذ عشرين سنة، واليوم هي تتقن العالم.. لم أذهب إلى مصنع، ذهبت إلى زمن آخر.

في الصباح الأول، أخذونا إلى مركز القيادة الذاتية فتح باب سيارة تلقائياً بلا سائق. لا مقود يتحرك، لا سائق يعتذر. جلسنا في الخلف، ضغطت «ابدأ الرحلة» على الشاشة، السيارة قرأت الإشارة، تجاوزت دراجة، توقفت لمشاة، التفت في دوار مزدحم. مدة 25 دقيقة في شوارع بكين الحقيقية، وكأنني داخل فيديو يوتيوب كنت أشاهده فقط من قبل.. السيارات ذاتية القيادة هنا ليست تجربة، هي خدمة تاكسي عامة تعمل. تطبيق على الهاتف، مثل طلب أوبر، وتأنيك سيارة فارغة.

بعد الظهر، انتقلنا إلى عالم آخر. مركز عرض الروبوتات.. ما كنت أراه في «تيك توك وإنستغرام»، رأيته رأي العين.. رأيت روبوت القهوة الذي يحفظ وجهك ودرجة حرارته المفضلة ويصنعها في 40 ثانية.. ورأيت روبوت التسوق في المول الذي يناديك باسمك ويعرض عليك المقاس المناسب، ورأيت الروبوت الناطق الذي يقف في الاستقبال في المستشفيات ويقيس النبض ودرجات القلب، يتحدث بلهجة المريض.. ورأيت الروبوتات التي ترتب البضائع، والروبوتات التي تكس الشوارع، والروبوتات التي توصل الطلاب في الممرات.. وحتى الروبوتات التي تلعب وترقص وتمارس الرياضة.. لكن اللحظة التي أسكتني، كانت ((النظارة)).

النظارة خفيفة لا تختلف عن نظارة طبية عادية. وقف أمامي شاب صيني يتحدث بسرعة بالصينية. فجأة، بدأت أرى الترجمة العربية تظهر أمام عيني على عدسة النظارة، كلمة بكلمة، ثم تحدثت أنا بالعربية، فظهرت الترجمة الصينية أمامه. فيها مئات اللغات، وتعمل من دون إنترنت. قلت له: هذه



فنية «بلدي الجنوبية» والصناعة والتجارة تبحثان توحيد اللوحات الإعلانية للمحال التجارية

كتب: محمد القصاص



ناقشت اللجنة الفنية بمجلس بلدي المنطقة الجنوبية، خلال اجتماعها الرابع برئاسة علي عبدالحميد الشيخ رئيس اللجنة عضو الدائرة الثامنة، بحضور أعضاء اللجنة وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، مقترح توحيد اللوحات الإعلانية للمحال التجارية وتنظيم محتواها، بهدف الحد من التشوه البصري والارتفاع بالمظهر الحضاري للمناطق التجارية.

وأكدت اللجنة أهمية وضع ضوابط موحدة لأحجام اللوحات الإعلانية وتصميمها ومواقع تثبيتها، بما يسهم في تحسين المشهد الحضري والحفاظ على السلامة العامة، مع مراعاة طبيعة الأنشطة التجارية واحتياجات أصحاب المحال.

من جانبها، أفادت وزارة الصناعة والتجارة بوجود دراسة متكاملة بهذا الشأن رُفعت إلى اللجنة الوزارية بمجلس الوزراء، تتضمن الاشتراطات والمواصفات الفنية والقواعد المنظمة للوحات الإعلانية الخاصة

بالمحال التجارية. وكان المجلس البلدي قد وافق بالإجماع على المقترح الذي تقدم به عضو المجلس محمد حسين دراج، الهادف إلى وضع معايير موحدة لتنظيم اللوحات التجارية، والحد من انتشار اللافتات الكبيرة وغير المتناسقة من حيث الأحجام والتصاميم والألوان، لما تسببه من تأثير سلبي على المظهر العام وجمالية الواجهات التجارية. وأوضح دراج أن المقترح لا يستهدف تقييد الأنشطة التجارية، وإنما يسعى إلى

وحدة خليجية راسخة



القراء الأعزاء، تدور العلاقات الدولية أيضاً دارات مصالح الدول، وعليه فهي تنضم إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية وفقاً للضرورات التي تقتضيها مصالحها.

وقد سجل تاريخ الأمم بأن حرصها على السلام الدولي وحسن العلاقات بين الدول وعلى احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان واحترام

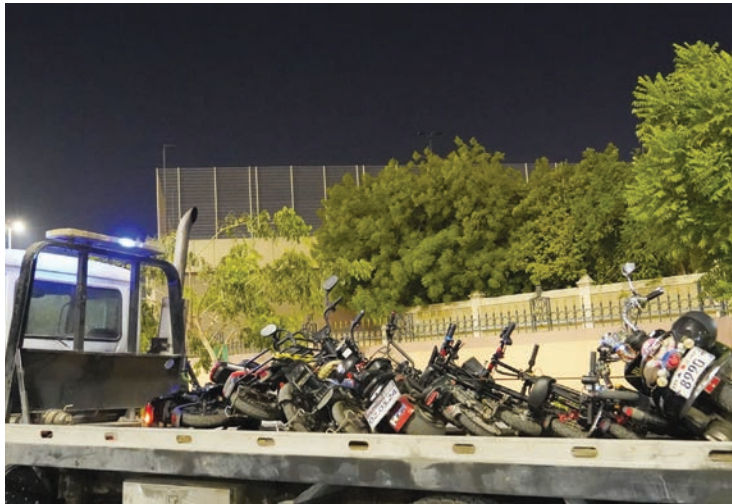
كرامته الإنسانية كانت هي العوامل الأساسية لإقرار ميثاق الأمم المتحدة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945 ونشأت هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسية والفرعية، بهدف خلق نظام عالمي ما بعد الحرب وضمان عالم يسوده السلام والحلول الدبلوماسية والودية للنزاعات فيما بين الدول.

وهنا في منطقة الخليج العربي حيث استقرت دول الخليج العربي التي يجمعها النطاق الإقليمي من الناحية الجغرافية بجانب عوامل أخرى كثيرة كالعقود التاريخية والحضارية، والعلاقات الاجتماعية الوحيدة فيما بين صلات قريبي دم ومصاهرة، فهم إما أبناء خال أو أبناء عم، بجانب الروابط الاقتصادية المشتركة فهم جميعاً شركاء في مياه الخليج، وشركاء في اللغة والدين والعادات والتقاليد، وبالتالي فإن دول الخليج العربي قد خلقت من قالب واحد، لذا تجد المشاعر الصادقة بالحب والود والإخاء سائدة بين حكوماتها وشعوبها، وليس من السهل التفريق بينها أو حتى محاولة غرس بذور الشقاق والفرق بينهم، وإن حدث خلاف بينهم فيكون دائماً خلاف الكبار الذي لا يلبث أن ينتهي بالتراضي وتقريب وجهات النظر على أسس من التسامح والقبول والرغبة في تجاوز العقبات بإعمال العقل والفكر والحكمة التي يتحلى بها قادتها وإيمانهم بوحدة المصير والمصالح، بالحرص الذي ينتهجه الجميع حفاظاً على مكتسبات المنطقة وسلامها وأمنها واستقرارها، فالمصير مشترك والأهداف واحدة لذا توافقت على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ثمانينيات القرن الماضي أي قبل أربعين عاماً من الآن.

ولا شك بأن ظروف المرحلة تقضي بأن الاتحاد الخليجي قد أصبح ضرورة في ظل المتغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة بأكملها، ووفقاً للتهديدات المحتملة لها من مخططات ومؤامرات ومن أطماع استعمارية تفتيتية. ففي الاتحاد قوة، وظروف المرحلة تؤثر بجدية إلى وحدة مرتقبة حفاظاً على كيانات دول الخليج العربي السياسية وما يتبعها من مكتسبات وطنية وعالمية سياسية واقتصادية واجتماعية، لقد أصبح الاتحاد هاجساً ينتظر أن يكون واقعاً. Hanadialjowder@gmail.com



الإدارة العامة للمرور تضبط 450 دراجة وسكوترا كهربائياً مخالفا



أعلنت وزارة الداخلية أن الإدارة العامة للمرور تمكنت من ضبط 450 دراجة وسكوترا كهربائياً مخالفا، ضمن حملاتها الميدانية المستمرة لضبط المخالفات والحد من مخاطر الاستخدام غير الآمن لهذه المركبات الكهربائية، وما تشكله من تهديد لسلامة مستخدمي الطريق، وخصوصاً الأطفال.

وأكدت الإدارة العامة للمرور استمرار حملاتها الرقابية، مشددة على ضرورة الالتزام بالضوابط المنظمة لاستخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية، التي تشمل منع قيادتها على الطرق الخارجية، وعدم تجاوز سرعة 25 كيلومتراً في الساعة، وحظر قيادتها لمن تقل أعمارهم عن 7 سنوات بالنسبة إلى السكوترات الكهربائية، مع ضرورة إشراف ولي الأمر أو الشخص المكلف على استخدامها من قبل الأطفال وفق الاشتراطات المقررة.

وأوضحت الإدارة أن العقوبات المقررة للمخالفات تشمل غرامة مالية لا تقل عن 50 ديناراً ولا تتجاوز 100 دينار، وتضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة خلال سنة من تاريخ الحكم، بالإضافة إلى حجز المركبة مدة 60 يوماً، فضلاً عن العقوبة التي تترتب على ولي الأمر لتسليم المركبة لمن هم دون السن

المرورية حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

الكهربائية، مؤكدة أهمية تعاون الجميع والالتزام بالأنظمة

وتوعيتهم بمخاطر الاستخدام الخاطئ للدراجات والسكوترات

ودعت الإدارة العامة للمرور أولياء الأمور إلى متابعة أبنائهم

100 دينار ولا تجاوز 500 دينار أو إحدى هاتين العقوبتين.

المقررة، التي تصل إلى الحبس 6 أشهر والغرامة التي لا تقل عن